معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس القواعد المثلى

شرح الشيخ علي الرملي حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (12)

التاريخ: الخميس 13/محرّم/1441 هـ

12/ أيلول/2019 م

الدرس الثاني عشر من "القواعد المثلى"

قال المؤلف رحمه الله:

(القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها)

وهذا كما تقرَّرَ في الأسماء، فيما تقدّم؛ كذلك نقرره هنا؛ لذلك ردّنا المؤلف رحمه الله إلى القاعدة الخامسة في أسماء الله تبارك وتعالى؛ **لأنّ القول في الصفات في ذلك كالقول في الأسماء**، القاعدة الخامسة التي قال فيها: (أسماء الله تعالى توقيفية لامجال للعقل فيه)؛ قال هناك: (وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسّنة؛ فلا يُزاد فيها ولا يُنقص؛ لأنّ العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء)- وكذلك نقول في الصفات-؛ قال: (فوجب الوقوف في ذلك على النص لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾... إلى آخر ما ذكر في هذه القاعدة.

قال: (فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلّا ما دلّ الكتاب والسّنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "لا يوصف الله إلّا بِما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله؛ لا يتجاوز القرآن والحديث")[1]

والإمام أحمد أحد أئمة السلف رضي الله عنه وأرضاه، كانت له مواقف عظيمة في الدفاع عن السّنة وحرب البدعة وأهلها؛ يقول: "لا يوصف الله إلّا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث"[2]؛ وهذا هو الحق: فالله سبحانه وتعالى هو الذي يعلم ما يليق به من الصفات وما لا يليق به، فما أثبته لنفسه؛ نثبته، وما نفاه عن نفسه؛ ننفيه، وكذلك ما جاء في سنّة النبي ﷺ من ذلك مثبَتاً؛ فنثبته، وما جاء منفياً؛ ننفيه، ونحن تَبَعٌ لسلفنا الصالح رضي الله عنهم في ذلك، وكتب أهل العلم من السلف طافحة بالكلام على هذه المسألة وتقرير هذا

---

1 - يوجد هنا في متن الكتاب: (انظر القاعدة الخامسة في الأسماء)

2 - "مجموع فتاوى شيخ الإسلام" (26/5)

الأصل، وقد توسّع الحافظ أبو بكر ابن خزيمة رحمه الله في كتابه "**التوحيد**" في ذكر الصفات التي تليق بالله سبحانه وتعالى، التي ثبتت له في الكتاب وفي السّنة.

قال المؤلف رحمه الله: (**ولدِلالة الكتاب والسّنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه**)

يعني: تستطيع أن تستفيد الصفة الثابتة لله سبحانه وتعالى من الكتاب والسنة بثلاثة أوجه؛ كيف تستخرج الصفة الثابتة لله سبحانه وتعالى من الكتاب والسّنة؟

بأوجه ثلاث:

قال: (**الأول: التصريح بالصفة كالعزّة والقوّة والرحمة والبطش والوجه واليدين ونحوها**)

فقد صرَّح الله سبحانه وتعالى بهذه الصفات؛

- فقال في صفة العزّة: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[1]؛ فأثبت لنفسه هذه الصفة،
- وقال في القوّة: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[2]؛ فأثبت لنفسه القوّة،
- وكذلك الرحمة؛ قال فيها: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾[3]،
- والبطش؛ قال فيه: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[4].
- والوجه؛ فقال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[5].
- واليدان؛ قال تبارك وتعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[6]؛ فأثبت لنفسه الوجه وأثبت لنفسه اليدين؛ وهكذا.

إذاً التصريح بالصفة من الطرق التي نثبت بها صفات الله سبحانه وتعالى من الكتاب والسّنة.

قال المؤلف رحمه الله: (**الثاني: تضمن الاسم لها**)

---

1 - [النساء:139]

2 - [الذاريات:58]

3 - [الكهف:58]

4 - [البروج:12]

5 - [الرحمن:27]

6 - [المائدة:64]

لأننا كما قررنا فيما تقدم أنّ كلّ اسم يتضمن صفة؛ إذاً نحن بحاجة فقط إلى أن نثبت أنّ الاسم ثابت لله سبحانه وتعالى في الكتاب والسّنة؛ ثم بعد ذلك نأخذ منه الصفة مباشرة.

قال: (**مثل: الغفور؛ متضَمِّنٌ للمغفرة**)

فنأخذ منه صفة المغفرة.

قال: (**والسميع؛ متضمن للسمع**)

يعني نأخذ منه صفة السمع؛ فنثبت لله سبحانه وتعالى صفة السمع؛ لأنّه سمى نفسه السميع، وكلّ اسم يتضمن صفة.

قال: (**ونحو ذلك، انظر القاعدة الثالثة من الأسماء**)

قال في القاعدة الثالثة في الأسماء: (**إن دلّت على وصف متعدٍ تضمنت ثلاثة أمور**)، وقد أحالنا على ذلك؛ لنعرف ماذا يتضمن الاسم من الصفات، وقررنا سابقاً أنّ كلّ اسم يتضمن صفة.

قال المؤلف رحمه الله: (**الثالث**)

من الطرق التي نأخذ بها الصفة من كتاب الله ومن سنّة الرسول ﷺ.

قال: (**التصريح بفعل أو وصف دالٍ عليها**)

التصريح بفعل، وهذا الفعل يدلّ على الصفة؛ كقول الله تبارك وتعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ففعل الله سبحانه وتعالى هنا الاستواء؛ دال على صفة الاستواء.

قال: (**أو وصف دالٍّ عليها**)؛ أي: وصف يدلّ على الصفة.

قال: (**كالاستواء على العرش، والنُّزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها -على الترتيب- قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}**[1]**، وقول النَّبي ﷺ: "ينْزل ربّنا إلى السماء الدنيا .."** [2] **الحديث، وقول الله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا}**[3]**، وقوله: {إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ}**[4]**)**

---

[1] - [طه:5]

[2] - أخرجه البخاري (1145)، ومسلم (758) عن أبي هريرة

[3] - [الفجر:22]

[4] - [السجدة:22]

إذاً يدلّ على صفة الاستواء قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.

وكذلك يدلّ على صفة النزول قول النَّبِي ﷺ: "ينْزل ربّنا إلى السماء الدنيا"، وهذا فعل من الله سبحانه وتعالى؛ يدلّنا على صفة، وهي صفة النزول، ينزل الله سبحانه وتعالى نزولاً إلى الدنيا كما ذكر.

وصفة المجيء يدلّ عليها قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾.

وصفة الانتقام يدلّ عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾

هذا ما ذكره المؤلف هنا، وهذه فائدة طيبة، كيف تعرف الصفة الثابتة لله سبحانه وتعالى؛ بإحدى هذه الطرق الثلاث التي ذكرها المؤلف رحمه الله.

الفصل الثالث: قواعد في أدلّة الأسماء والصفات

انتهى المؤلف من تقرير قواعد الأسماء وقواعد الصفات؛ يريد رحمه الله الآن أن يذكر لنا من أين تُؤخذ أسماء الله وصفاته؛ ما هي الأدلة المعتبرة في إثبات الأسماء والصفات، وما هو الدليل الغير معتبر؟

يريد المؤلف من ذِكْرِ هذه القاعدة التي هنا أن يردّ على المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكلّابية وغيرهم من الذين يقررون ما يجوز لله من أسماء وصفات وما لا يجوز بالعقل؛ فيجعلون العقل هو الدليل والمرجع في ذلك.

أمّا أهل السّنة والجماعة؛ فيعتقدون أنّ المرجع في ذلك والدليل هو الكتاب والسّنة فقط.

لذلك قال رحمه الله هنا:

(القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته؛ هي كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما)

هذا أصل من أصول أهل السّنة والجماعة؛ الدليل الذي نثبت به الاسم أو الصفة لله سبحانه وتعالى هو الكتاب والسّنة فقط؛ لأننا كما ذكرنا سابقاً هذه الأمور غيبية عنا، لا نعلم منها إلّا ما علّمنا الله سبحانه وتعالى؛ لذلك نحن نرجع فيها إلى الخبر عن الله وعن رسوله ﷺ؛ الخبر الصادق، وهذا الخبر الصادق جاء عن النبي ﷺ من طريقه عليه الصلاة والسلام؛ أخذه عن جبريل، وجبريل أخذه عن ربّ العالمين تبارك وتعالى، ثم رواه عن النبي ﷺ ثقات هذه الأمة وأفاضلها من الذين أثنى الله سبحانه وتعالى عليهم من أصحاب النبي ﷺ ومن اتبعهم بإحسان؛ فلذلك نحن نؤمن بما ثبت في كتاب الله وفي سنّة رسول الله ﷺ من ذلك ولا نُحكِّم عقولنا على الله تبارك وتعالى؛ لأننا لم نرَ الله سبحانه وتعالى، وكذلك لم نر ما يماثله؛ لأنّه لا مثيل له؛ فلم يبق عندنا إلّا الخبر فقط؛ فلذلك نثبت الأسماء والصفات بالأخبار.

الطاغوت الأعظم عند المتكلمين: إثبات أسماء الله وصفاته بالعقل، ثم إذا تعارض عندهم العقل مع النقل؛ أي: مع أدلة الكتاب والسّنة؛ يقدمون العقل، ويقولون: دلالة العقل أقوى من دلالة النقل، ويقولون بأنّ دلالة العقل يقينية ودلالة النقل ظنية؛ فلذلك إذا تعارض اليقيني

مع الظني؛ قُدِّم اليقيني؛ هذه قاعدتهم وهذا طاغوتهم الأعظم الذي جعلهم يردّون أدلة الكتاب والسّنة لأجل عقولهم، فعندهم أدلة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كلّها ظنية- نعوذ بالله من الخذلان، نعوذ بالله من الضلال- وعقولهم الخربة العفنة يقينية، ثم بعد ذلك تجدهم يتحاربون فيما بينهم ويختلفون ويضطربون في إثبات بعض الصفات ونفيها، أين اليقين في هذا؟ أيّ يقين تتحدثون عنه؟ طبعاً عندهم هم شبهات حول هذه القاعدة التي يقررونها، وقد أحسن ابن تيمية رحمه الله في ردّها ردوداً علمية قوية قاصمة لظهورهم، وكذلك تلميذه ابن القيم في كتابه النافع الفذ: "**الصواعق المرسلة**"، وقد كانت فعلاً صواعق مرسلة؛ فحرقت شبهاتهم حرقاً، فرضي الله عنهما وجزاهما الله خيراً.

ابن تيمية رحمه الله وابن القيم لم يأتيا بشيء جديد من عندهما؛ إنما قررا ما كان عليه السلف رضي الله عنهم؛ لكنّهما نشرا عقيدة السلف، وحثّوا الناس على اتباعها، وردوا على أهل الباطل، وتصدوا لهذا الأمر؛ لذلك اشتهروا أكثر بكثير من غيرهم من أهل العلم، هذا الذي فعلوه؛ فلم يأتوا بشيء جديد ولا دين جديد؛ إنّما هم تبعٌ لمن قبلهم؛ وإنّما كان لهم النشر والدعوة وكان لهم التصدي لأهل البدع والرّد على خرافاتهم وضلالتهم؛ هذا ما كان لابن تيمية رحمه الله ولتلميذه ابن القيم رحمهما الله وجزاهما عن المسلمين خيراً؛ فلا يأت متفلسف يتفلسف عليكم بأنّ هذا منهج ابن تيمية ودين ابن تيمية؛ هذا كلام باطل، فكما أنّ الرازي من الذين تبنوا منهج أبي الحسن الأشعري القديم ونشره ودعا إليه وناظر عليه وردّ على مخالفيه؛ كذلك كان ابن تيمية رحمه الله لأهل السّنة في زمنه، فكما أنّهم يقولون ليس المنهج الأشعري للرازي؛ كذلك ليس المنهج السلفي لابن تيمية رحمه الله؛ هذا هو. والله أعلم.

إذن هذه القاعدة التي ذكرها المؤلف المقصود منها هو الرّد على أصل هؤلاء القوم، ثم يأتي بعض المتفلسفين الفاسدين منهجياً ويقول: الأشاعرة من أهل السّنة، أي سنّة هذه؟ أعظم أصل عند أهل السّنة: تعظيم كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ وتقديمهما على كلّ دليل آخر؛ هذا أعظم أصل عند أهل السّنة والجماعة، وهم هدموا أعظم أصل؛ ثم تأتي وتقول لي: هم من أهل السّنة، ما هذه الفلسفة الفارغة؟

ولا يأتيني أحد يقول: والله إذا خالفوا في مسألة أو مسألتين أو ثلاثة؛ هذه فلسفة فارغة أخرى؛

فالنبي ﷺ حذّر من الخوارج بمسألة واحدة، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه حذّر من القدرية وتبرَّأ منهم بمسألة واحدة، وهذا ما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم، المسألة ليست في العدد؛ إنما في المسألة، حقيقة المسألة ما هي؟

المسألة إذا كانت منصوصاً عليها في أدلة الكتاب والسّنة نصوصاً واضحةً وصريحةً، نصوصاً محكمةً، ويأتي شخص ويخالفها؛ هذا يشنّع عليه؛ خاصة إذا كانت مسألة من المسائل العقائدية التي حارب عليها السلف رضي الله عنهم ووالوا وعادوا عليها؛ مثل هذا لا يُسكت عنه ولا يُقال فيه بأنّه من أهل السّنة والجماعة؛ بل من دافع عنه وذبَّ عنه وطعن في أهل السّنة لأجل هذا؛ هذا الذي يحذر منه.

قال المؤلف رحمه الله: (**وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب والسّنة؛ وجب إثباته**)

لا شكّ في ذلك؛ هذا هو ديننا.

قال: (**وما ورد نفيه فيهما؛ وجب نفيه، مع إثبات كمال ضده**)

كما تقرر في السابق تماماً؛ ما أثبته الله من أسماء وصفات؛ نثبته، وما نفاه الله عزّ وجل عن نفسه من أسماء أو صفات؛ ننفيها عنه تبارك وتعالى، مع إثبات الضد، فإذا قلنا: بأنّ الله سبحانه وتعالى لا يجهل؛ لكمال علمه، لا يموت؛ لكمال حياته؛ وهكذا.

قال: (**وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما؛ وجب التوقف في لفظه؛ فلا يُثبَت ولا يَنفى؛ لعدم ورود الإثبات والنفي فيه.**

وأمّا معناه فيُفَصَّلُ فيه: فإنّ أُريد به حقّ يليق بالله تعالى؛ فهو مقبول، وإن أُريد به معنى لا يليق بالله عزوجل؛ وجب ردّه)

هذه الصورة الثالثة التي ذكرها المؤلف.

ونوضح هذا الأمر بالمثال:

نمثِّل لكم بلفظ (الجهة) ومثله لفظ (المكان)، المتكلمون ينفون الجهة عن الله سبحانه وتعالى، وأنت كسنّي سلفي لا تبادر هنا لا بالنفي ولا بالإثبات؛ إنما أول أمر تفعله؛ هو أن تبحث في

الكتاب والسّنة:

- هل ورد لفظ الجهة مثبتاً أو منفياً عن الله سبحانه وتعالى؟

لن تجد شيئاً من ذلك؛ هذه الخطوة الأولى.

- الخطوة الثانية: نقول لهم: لفظ (الجهة) في الكتاب والسّنة لم يرد مثبتاً ولا منفياً عن الله؛ فنحن نتوقف فيه، لا ننفيه ولا نثبته.

وأما المعنى؛ فنقول لكم: ماذا تريدون بلفظ الجهة؟ حتى نوافقكم أو نخالفكم؟

إن قال المتكلم الذي يتكلم معك: أريد بالجهة شيءٌ موجودٌ مخلوق؛

فنقول له: نحن معك؛ الجهة منفية عن الله سبحانه وتعالى بهذا المعنى؛ فهذا المعنى منفي عن الله، الله سبحانه وتعالى ليس في شيء من مخلوقاته، ليس داخلاً في المخلوقات؛ فننفي عن الله الجهة بهذا المعنى- وكما قلنا نحن متوقفون في اللفظ-؛ لكن نقول له: من حيث المعنى الله سبحانه وتعالى ليس في شيء من مخلوقاته؛ الله سبحانه وتعالى عالٍ على خلقه كلّهم؛ فليس في شيءٍ منهم.

أمّا إن قال: أريد بلفظ (الجهة) أنّ الله سبحانه وتعالى فوق العالم عالٍ على عرشه فأنا أنفي هذه الجهة؛ فيقول المتكلم: أنا أنفي الجهة عن الله بهذا المعنى؛ وهو أنّ الله سبحانه وتعالى فوق العالم مستوٍ على عرشه؛ نقول له: نفيك لهذا المعنى باطل؛ بل ﴿الرحمن على العرش استوى﴾؛

فإذاً قوله هنا: الله ليس في جهة؛ باطل بهذا المعنى- واللفظ كما ذكرنا نتوقف فيه-؛ لكنّ المعنى هذا نبطله وننفيه عن الله.

إذاً يُقال له: إن أردت بالجهة شيئاً مخلوقاً؛ فالله ليس في شيء من مخلوقاته، وإن أردت بالجهة أنّ الله فوق العالم، فوق جميع خلقه؛ فنقول: نعم ﴿الرحمن على العرش استوى﴾؛ هذا من خلال ما تعلّمنا من أدلة الكتاب والسّنة؛ لأنّ هذا المعنى- علوّ الله على خلقه- مثبت بأدلة الكتاب والسّنة؛ فنثبته.

هكذا نتعامل مع الألفاظ التي يتكلم بها المتكلمون ولم ترد في الكتاب والسّنة، أيّ صفة تُثبت لله سبحانه وتعالى؛ تُعرض على الكتاب والسّنة، فإن أثبتها أثبتناها، وإن نفاها نفيناها، وإن سكت عنها؛ نتوقف في لفظها ونبحث عن معناها؛ هل ورد في الكتاب والسّنة ما يثبت المعنى المراد أو

ينفيه؟ فإن ورد أثبتنا أو نفينا؛ وإلّا توقفنا؛ هذا هو ديننا.

يريد الآن أن يُمثّل على الأنواع الثلاثة التي ذكرها؛ ما أثبته الله، ما نفاه الله، ما سكت عنه.

قال: (**فمما وَرَدَ إثباتُه لله تعالى: كلّ صفة دلّ عليها اسم من أسماء الله تعالى؛ دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام.**

ومنه؛ كلّ صفة دلّ عليها فعل من أفعاله؛ كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة؛ ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها، فضلاً عن أفرادها {وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ})

المقصود بأنواع الأفعال وأفرادها؛ مثلاً: فعلُ الخلق؛ يخلق الله سبحانه وتعالى الخلق؛ هذا نوع الفعل، نوع الفعل الخلق.

يخلق الله سبحانه وتعالى زيداً؛ هذا فرد من أفراد الخلق،

خلق عمراً؛ فرد آخر من أفراد الخلق.

هذا معنى الأفراد والأنواع.

والباقي كلّه سبق وقد تقدم معنا؛ دلالة التضمن والمطابقة والالتزام وأخذ الصفة من الفعل؛ كلّه قد تقدم معنا.

قال: (**ومنه الوجه والعينان واليدان ونحوها**)

هذه كلّها نثبتها؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أثبتها لنفسه.

قال: (**ومنه: الكلام، والمشيئة، والإرادة بقسميها الكوني والشرعي، فالكونيَّة بمعنى المشيئة، والشرعيَّة بمعنى المحبَّة**)

الإرادة إرادتان:

- إرادة كونية،
- وإرادة شرعية،

الإرادة يعني إرادة الله سبحانه وتعالى، نتحدث عن إرادة الله سبحانه وتعالى.

- **أما الإرادة الكونية؛ فلا بدّ أن تقع، كلّ ما أراده الله تعالى كوناً**؛ فهذا واقع لا بدّ؛

إيمان المؤمن أراده الله سبحانه وتعالى فوقع، كفر الكافر أراده الله سبحانه وتعالى كوناً فوقع، كلّ ما يقع؛ فهو مراد لله سبحانه وتعالى كوناً لا شرعاً؛ لأنّه لا يقع شيء في هذا الكون إلّا بمشيئة الله سبحانه وتعالى، والإرادة الكونية هذه هي معنى مشيئة الله سبحانه وتعالى؛ هي المشيئة نفسها، ﴿وما تشاؤون إلّا أن يشاء الله ربّ العالمين﴾[1].

- **أمّا الإرادة الشرعية: فهذه التي يحبّها الله ويرضاها:**

يعني الإرادة الكونية كلّ ما يقع فهو مريده الله سبحانه وتعالى، سواء مما يحبّه أو يكرهه، أمّا الإرادة الشرعية: فلا تكون إلّا فيما يحبّه الله سبحانه وتعالى ويرضاه؛ كإيمان المؤمن، أمر الله سبحانه وتعالى بالإيمان في شرعه؛ فهي إرادة شرعية، كفر الكافر يبغضه الله سبحانه وتعالى شرعاً ولا يريده ولم يأمر به شرعاً لكن كوناً أراده؛ فالإرادة الكونية والشرعية تجتمعان في المؤمن ولكن تفترقان في الكافر؛ الكافر كفره أراده الله كوناً لكنّه لم يرده شرعاً؛ لأنّه نهى عن الكفر في شرعه، في دينه، في كتابه وسنّة نبيه ﷺ؛ هذا الفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية؛ فالإرادة الكونية بمعنى المشيئة، يعني كلّ ما شاءه الله سبحانه وتعالى وقع وحصل، وكلّ ما يشاؤه الله سبحانه وتعالى يحصل ولا بدّ.

أمّا الإرادة الشرعية بمعنى المحبّة: أي ما يحبّه الله ويرضاه، وهذا الذي وضعه لنا في كتابه وفي سنّة نبيه ﷺ؛ فالذي أمرنا به كلّه يحبّه ويرضاه.

قال: (**ومنه: الرضا، والمحبّة، والغضب، والكراهة؛ ونحوها**)

قال: (**ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضدّه: الموتُ، والنومُ، والسِّنة، والعَجْزُ، والإعياءُ، والظلمُ، والغفلةُ عن أفعال العباد، وأن يكون له مثيلٌ أوكُفْؤ؛ ونحو ذلك**)

هذا النوع الثاني.

و (**السِّنَةُ**): مقدمات النوم.

و (**الإعياء**): التعب.

---

1 - [التكوير:29]

قال: (ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ: (الجهة)، فلو سأل سائل: هل نثبت لله تعالى جهة؟ قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسّنة إثباتاً ولا نفياً، ويُغني عنه ما ثبت فيهما من أنّ الله تعالى في السماء)

وليس معنى في السماء أنّ السماء تحيط به، لا؛ بل في السماء يعني: في العلوّ، أي: أنّ الله سبحانه وتعالى عالٍ على خلقه.

قال: (وأمّا معناه؛ فإمّا أن يُراد به جهة سفل، أو جهة علو تحيط بالله، أو جهة علو لا تحيط به)

أتى المؤلف بثلاثة معانٍ للجهة؛

قال: (إمّا أن يُراد به جهة سفل)؛ ضدّ العلو،

أو (جهة علو تحيط بالله)، يعني: مكان مخلوق يحيط بالله، (أو جهة علو لا تحيط به).

قال: (فالأول :باطلٌ؛ لمنافاتِهِ لعلوِّ الله تعالى الثابت بالكتاب والسّنة والعقل والفطرة والإجماع.

والثاني :باطلٌ أيضاً؛ لأنّ الله تعالى أعظمُ من أن يحيطَ به شيء من مخلوقاته.

والثالث :حقّ؛ لأنّ الله تعالى العليُّ فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته)

ثم قال المؤلف: (ودليل هذه القاعدة السمع والعقل)

أي دليل القاعدة التي افتتح بها الكلام؛ (الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما، دليل هذه القاعدة)؛

قال: (السمع والعقل) يعني: أدلة الكتاب والسّنة، والدليل العقلي.

قال: (فأمّا السمع: فمنه قوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}[1])

---

1 - [الأنعام:155]

فالشاهد قوله: ﴿فاتبعوه﴾؛ هذا أمرٌ من الله سبحانه وتعالى باتباع ما جاء في كتاب الله تبارك وتعالى في كلّ شيء، ومن خصّ شيئاً دون شيء؛ فيلزمه الدليل، وإلّا فهذا عام في كلّ شيء؛ مأمورن باتباعه.

قال: (وقوله: {فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}[1])

الشاهد قوله: {واتبعوه}؛ فهذا أمر باتباع النبي ﷺ في كلّ ما جاء به ﷺ.

قال: (وقوله: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}[2])

هذا أمرٌ أيضاً بالأخذ بما جاء به النبي ﷺ وبترك ما نهانا عنه.

قال: (وقوله: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً}[3]).

قال: (وقوله: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً}[4])

فلم يقل الله سبحانه وتعالى: إذا تنازعتم في شيء فردوه إلى العقل، ولا قال: الكتاب والسّنة دلالتها ظنية والعقل دلالته يقينية فردوه إلى العقل؛ هذا كله باطل.

قال: (وقوله: {وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ}[5]).

هذه كلها أدلة عامة تدلّ على وجوب اتباع كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ في كلّ شيء، ومن ادعى أنّها في جانب دون جانب؛ فيلزمه إقامة الدليل على التخصيص؛ فالأصل عندنا العموم.

---

1 - [الأعراف:158]

2 - [الحشر:7]

3 - [النساء:80]

4 - [النساء:59]

5 - [المائدة:49]

قال المؤلف: (إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسّنة.

وكلّ نص يدلّ على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السّنة؛ لأنّ مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي ﷺ والرّد إليه عند التنازع. والرّد إليه يكون إليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته)

وهذا حقّ؛ كلّ ما جاء في الكتاب والسّنة من الأمر بطاعة رسول الله ﷺ أو وجوب الإيمان بما جاء في القرآن ففيه أمر باتباع سنّة الرسول ﷺ، كلّ ما جاء فيه وجوب الإيمان بالقرآن ففيه دلالة على وجوب الإيمان بالسّنة أيضاً؛ السّنة مكملة للقرآن، لا ينفك أحدهما عن الآخر أبداً؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أمَرَ في كتابه بالأخذ بسنّة النبي ﷺ وبعدم تركها.

قال: (فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول ﷺ المأمور به في القرآن؟)

يعني: حقيقةً هؤلاء المتكلمون الذين حَكَّموا عقولهم وتركوا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ حقيقة ما آمنوا بالقرآن، وعندما تنازعنا معهم في ذلك، ونازعونا فيما كان عليه سلفنا الصالح رضي الله عنهم؛ ما ردّوا إلى الكتاب والسّنة كما أمرهم الله سبحانه وتعالى.

قال: (وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟

ولقد قال الله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شيء}[1])

ففيه بيان لكلّ شيء، ومن أعظم الأمور أسماء الله تعالى وصفاته؛ فكيف لا يبنيها؛ وقد بين ما هو أدقّ من ذلك وأصغر؟

قال: (ومن المعلوم أنّ كثيراً من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسّنة، فيكون بيانها بالسّنة من تبيان القرآن)

ومعنى العلمية: العقائدية.

---

1 - [النحل:89]

قال المؤلف: (**وأمّا العقل؛ فنقول: إنّ تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حقّ الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل؛ فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسّنة**)

فالرجوع إلى العقل في أمور كهذه مخالف لما كان عليه نبينا ﷺ ولما كان عليه أصحابه الكرام، ومخالف لهذه الأدلة العامة التي ذكرها المؤلف؛ مما يُثبت عندنا يقينا أنّ القوم ضُلّال قد انحرف بهم الشيطان عن جادة الصواب؛ فنسأل الله لنا ولكم الثبات على الحقّ، ونحمده تبارك وتعالى أن وفقنا إلى هذا المنهج، ونسأله سبحانه وتعالى أن يثبتنا عليه ويميتنا عليه، وأن يحشرنا مع من اتبعناهم فيه من النبي ﷺ وأصحابه الكرام.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁.